ومشكلة المجلس الحاخامي الرئيسي في اسرائيل، التي اضطرت الحكومة الى تمديد فترة صلاحياته الى ٧٢/١/٣١ ، بسبب من عجز الحكومة عن الاتفاق مع الوزراء المتدينين على قانون انتخابات جديدة بشأنه ، فضلا عن الخلافات بين الحاخامين أنفسهم .

ويرجع سبب الازمة الجديدة الى اعادة التنظيم التي يجريها ايغال الون ، نائب رئيسة الحكومة ووزير التعليم ، في وزارته باتجاه زيادة سلطات المناطق المحلية على حساب الوزارة المركزية وتأمين نوع من الاشراف المحلي على المدارس الدينية واشراك خبراء التعليم غير المتدينين في وضع البرامج المتعلقة بالتاريخ والعلوم الاجتماعية والانسانية للمدارس الدينية . وقد رأى المتدينون في ترتيبات الون هذه تهديدا لاستقلالية التعليم الديني ، الذي يصر المتدينون على انه يجب أن يكون مستقلا تمام الاستقلال عن التعليم المدني ، واتهموا الون بمحاولة المساس بقانون ١٩٥٣ الذي نظم شؤون التعليم في اسرائيل ، واوجد نظامين متوازيين ، نظاما للتعليم المدني ونظاما للتعليم الديني ، وكفل للمدارس الدينية حق تجسيد « المفاهيم الدينية التقليدية فيما يتعلق بطريقتها في الحياة ، وبرامجها ، ومعلميها ، ومفتشيها ». وقد انتهت الازمة الحكومية بين الون والمفدال ، بعد تراشق حاد بالاتهامات وتهديدات وتمديد للانذار اسبوعين اخرين ، الى ما انتهت اليه معظم الازمات قبلها ، وهو خضوع الون والحكومة للمتدينين ، واقرار الجزء الاساسي من مطالبهم. وقد هاجم أوري افنيري في الكنيست في جلسة ٧١/٧/٢١ المتدينين واتهمهم بأنهم « يقيمون لانفسهم جيتوروحي بارادتهم » ، كما هاجم الون لخضوعه لهم ، واعتبر هذا الخضوع تكريسا لنظام تعليمي ديني مستقل عن نظام التعليم العام في الدولة، هو بمثابة قنبلة موقوتة ستؤدي في النهاية الى استقطاب المجتمع في عقليتين متباينتين سينفجر الصراع بينهما لا محالة . وربما كان في ذهن أوري افنيري ، وهو يشن هجومه ، مظاهرات المتدينين العنيفة في القدس في ٣ و٤ و٧١/٧/١٨ ورشقهم السيارات بالحجارة واعتدائهم على المصورين الاجانب في محاولة منهم للحفاظ على قدسية السبت من جهة ، ومظاهرات الشباب غير المتدين ولجوئهم الى قص ذقن احد الحاخامين هزءا بالمتدينين من جهة اخرى .

وبنسبة اكبر من القلق جابهت الحكومة موجة اضرابات واسعة عمت البلاد كان من ابرزها اضراب مستخدمي المستشفيات ومؤسسات الخدمات الصحية الحكومية ، واضراب مستخدمي شركة الكهرباء ومستخدمي الجمارك في ميناء اسدود . وقد أحدثت هذه الاضرابات توترا بين رئيسة الوزراء وسابير وزير المالية من ناحية واهرون بيكر سكرتير الهستدروت من ناحية اخرى ، كما أحدثت ازمة مصغرة داخل حزب المابام . ففي جلسة عاجلة عقدتها الحكومة في ٧١/٦/١٧ لمعالجة الموقف أتهم اهرون بيكر الحكومة باتباع سياسات اقتصادية أدت الى ازدياد الفوارق بين الطبقات والى انخفاض متواصل في الدخل الحقيقي للعمال وبشكل خاص عمال الخدمات ، وكان هذا من أسباب الاضرابات . وردت عليه غولدا مئير بحدة بأنه يتصرف بلا مسؤولية و« يسمع محاضرات بدلا من أن يقدم حلولا » لمعالجة الموقف ، كما رد عليه سابير بأنه بتأييده للاضرابات يخرب « صفقة الرزمة » التي عقدتها الحكومة مع الهستدروت وارباب العمل في يناير ١٩٧٠ ، ويهدد السياسة الاقتصادية الشاملة للبلاد بالانهيار . وقد قررت الحكومة في هذه الجلسة اصدار اوامر طوارىء تلزم مستخدمي المستشفيات الحكومية بالعودة الى العمل ، ووقع الامر وزير الصحة المابامي شم طوف في اليوم الثاني . وقد تعرض شم طوف في مركز المابام ، في الاجتماع الذي عقده المركز في ٧١/٦/١٨ الى هجوم عنيف من قبل يساريي الحزب، الذين قال احدهم، « ان ضميري الاشتراكي لا يسمح لي بأن اصدر اوامر طوارىء بعودة عامل راتبه ثلث راتبي للعمل » . ولكن المركز في النهاية اصدر قرارا بأغلبية ٧٠ صوتا (مقابل ١٦ صوتا لقرار مضاد) يوافق فيه على توقيع شم طوف على اوامر الطوارىء ، ولم يكن من المستغرب ان يصدر المابام « الاشتراكي » قرارا بالموافقة على خطوة كهذه بنفس المقدار الذي لا نستغرب فيه سكوت العضو المابامي اليساري الذي لا يسمح له « ضميره الاشتراكي » بالموافقة على خطوة كهذه عن الاستغلال البشع لعمال المناطق المحتلة في اسرائيل ، فضلا عن سكوته عن الاحتلال ذاته . ان تقريرا نشرته يديعوت احرونوت في ٧١/٧/٢٠ يذكر ان عدد العمال المضربين في الاسبوع الثالث من شهر تموز الماضي كان اكثر من ١٨ الف عامل ومستخدم . ويرجع كثير من